

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: قراءة في الأسباب والتداعيات

The Brexit from European union: A reading in causes and implications

توفيق بوسقي

جامعة 8 ماي 1945 -قالة (الجزائر)، boucetti.toufik@univ-guelma.dz

مخبر الدراسات القانونية البيئية

تاريخ النشر: 2021/10/29

تاريخ القبول: 2021/09/13

تاريخ الاستلام: 2021/08/10

ملخص:

يُقدم هذا المقال قراءة وصفية تحليلية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من خلال التركيز على أسباب وتداعيات الخروج سواء بالنسبة لبريطانيا أو بالنسبة للاتحاد الأوروبي، لقد تم هندسة بحثنا بالإعتماد على المنهج الوصفي والإستقرائي، ما مكنا من الوصول إلى عدة نتائج تتعلق بمحصر أسباب ودوافع الخروج كالهجرة وتأثيراتها السلبية على إنتشار ظاهرة البطالة، والخوف من فقدان السيادة الوطنية والتذمر من رسوم العضوية والضرائب، إلى جانب الأزمات المتكررة لمنطقة اليورو....

فضلا عن الوقوف على تداعيات الخروج سواء بالنسبة لبريطانيا كالتداعيات المرتقبة على الأمن الأوروبي المشترك والعلاقات عبر الأطلسية، وإنخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني وتراجع الإستثمار الأجنبي... أو بالنسبة للاتحاد الأوروبي كالتداعيات الإقتصادية والتعديلات المتوقعة في موازين القوى داخل الاتحاد، وإمكانية خروج دول أخرى مستقبلا من الاتحاد.

كلمات مفتاحية: بريطانيا، الاتحاد الأوروبي، البريكست، الأسباب، التداعيات

Abstract:

This article provides a descriptive and analytical reading of Britain's exit from the European union by focusing on the causes and implications of exit, both for Britain and for the European union. Negativity over the spread of losing national sovereignty, and grumbling about membership fees and taxes, in addition to the recurring crises of the eurozone.

As well as standing on the repercussions of the exit, whether for Britain, such as the expected repercussions on common European security and transatlantic relations, a decline in the value of the pound sterling and a decline in foreign investment.... or for the European union, such as the economic repercussions and the expected adjustments in the balance of power within the union, and the possibility of other countries exiting the union in the future.

Keywords: Britain, European union, Brexit, causes, implications.

مقدمة:

توجه البريطانيون بتاريخ 23 جوان 2016 للإدلاء بأصواتهم حول إمكانية الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي إستفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، صوّت بموجبه بريطانيا لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي، وبنسبة بلغت 52% من الأصوات، مقابل 48% صوّت ضد الخروج، في ظل تجاوز نسبة إقبال الناخبين نسبة 72%، بمعنى أن أكثر من 17.4 مليون شخص في هذا الإستفتاء صوت للخروج من الاتحاد الأوروبي، وحوالي 16.1 مليون شخص صوتوا للبقاء في الاتحاد، تبع ذلك الدخول في مفاوضات طويلة إنتهت بمغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي رسميا في 31 جانفي 2020، ومن ثم الدخول في فترة إنتقالية تنتهي بنهاية السنة الحالية.

وبالتالي جعل هذا الإستفتاء أوروبا تفتقد لثاني قوة إقتصادية وأكبر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي، خاصة وأن بريطانيا كانت تتمتع بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا، وبالتالي فقد أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى طرح التساؤل المركزي التالي: فيما تتمثل الأسباب والدوافع التي دفعت البريطانيين للتصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي؟ وماهي تداعيات هذا الإستفتاء على كلا الطرفين؟

فرضيات الدراسة:

على إعتبار الفرضيات إجابات مسبقة تُثبتها أو تنفيها خطوات الدراسة نطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

1- يُعد موضوع الهجرة وحرية التنقل من بين أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

2- يلعب صعود اليمين المتطرف في أوروبا دورا رئيسيا في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

3- يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى إنخفاض ناتجها المحلي الإجمالي.

4- يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تعديلات في موازين القوى داخل الاتحاد.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة بأنها تتناول قضية هامة لها أثر على الساحة الدولية وشكلت صدمة للأوروبيين، تمثلت في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتمكنا من الوقوف على أهم الأسباب والدوافع

التي أدت إلى حدوث الخروج، سواء إرتكزت تلك الأسباب والدوافع على العوامل الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية، فضلا عن تسليط الضوء على مختلف التداعيات سواء كانت على المستوى البريطاني أو على مستوى الاتحاد الأوروبي على حد سواء.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد جملة الأسباب والدوافع الكامنة وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كالهجرة وما تسببه من إزدیاد في ظاهرة البطالة وفقدان السيادة الوطنية والتذمر من رسوم العضوية والضرائب، إلى جانب الأزمات المتكررة لمنطقة اليورو، والتخوف من الإرهاب المتصاعد في أوروبا...، كما تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن التبعات المحتملة لقرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه البريكست **Brexit** سواء على الداخل البريطاني كالتباطؤ في النمو الاقتصادي على المدى القصير وإنخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني والتداعيات المتوقعة على الأمن الأوروبي المشترك والعلاقات عبر الأطلسية أو على الاتحاد الأوروبي كالتعديلات المتوقعة في موازين القوى داخل الاتحاد وإمكانية خروج دول أخرى مستقبلا من الاتحاد...

مناهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج التحليلي بصفة أساسية، إلى جانب المنهج الوصفي من خلال وصف وسرد وتحليل مختلف أسباب ودوافع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتداعيات هذا الإنسحاب، إلى جانب المنهج الإستقرائي بغية الوصول إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

أولا: أسباب ودوافع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

تقف مجموعة من العوامل والأسباب وراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي يمكن إجمالها

فيما يلي:

1. الهجرة:

يُعد موضوع الهجرة وحرية التنقل من بين أهم الموضوعات التي تُحدد العلاقة بين بريطانيا وأوروبا، فبعد خمس سنوات من السياسات المصممة للحد من الهجرة في بريطانيا، أظهرت الإحصاءات الفصلية المتعلقة بالهجرة والتي صدرت في نهاية أوت من عام 2015 أن صافي الهجرة وصل إلى أعلى

مستوى على الإطلاق، لذلك حاولت الحكومة البريطانية أكثر من أي وقت مضى تحقيق هدفها المتمثل بخفض صافي التدفقات من مئات الألوف إلى عشرات الألوف من المهاجرين¹.

لذلك تُعتبر الهجرة سببا رئيسيا للإنسحاب البريطاني، فهي تمثل المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني فبريطانيا ترى أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، هؤلاء الذين أثروا على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي، فكثير من البريطانيين أمنوا بأن التدفق العالي لأعداد المهاجرين قد أضر بوظائفهم وأجورهم ونوعية حياتهم، فلقد نمت الهجرة كثيرا في العشرين عاما الماضية، إذ أن جزء كبير من هذا النمو كان من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، وخاصة بعد عام 2004 وإنضمام ثمانية من بلدان أوروبا الشرقية (جمهورية التشيك، وإستونيا، والمجر ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا).

كما تضاعفت أعداد المهاجرين ما بين عامي 1995 و2015 من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى الذين يعيشون في بريطانيا²، كنتيجة لقانون الاتحاد الأوروبي الذي ينص على أنه لا يمكن منع أي شخص من التنقل بحرية والعمل والعيش في أي دولة عضو في الاتحاد³، إذ قفز العدد من 0.9 مليون عام 1995 إلى 3.3 مليون عام 2015 وقدر معدل زيادة المهاجرين إلى بريطانيا ما بين 1.5% إلى 5.3% من إجمالي عدد السكان، من بينهم 1.8% إلى 6.8% في سن العمل، حيث دخل إلى بريطانيا عام 2015 أكثر من 330.000 عامل أجنبي⁴، أغلبهم من أوروبا الشرقية والجنوبية، فوفقا لمكتب الإحصاءات الوطنية البريطانية، هناك حوالي 942.000 مهاجر من شرق أوروبا، أغلبيتهم من الرومان والبلغار يعملون في بريطانيا، جنبا إلى جنب مع حوالي 791.000 مهاجر من أوروبا الغربية⁵.

كما أن عدد الطلبات على الوظائف في بريطانيا أكبر بثلاث مرات عنه في فرنسا، وهو في إرتفاع مستمر يقدر بـ 30.000 مهاجر إضافي في كل سنة، وهذا نتيجة النمو الإقتصادي الذي تعرفه بريطانيا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، لذلك يشكو البريطانيون من التنازلات التي تفرضها العضوية في الاتحاد الأوروبي على بلدهم لصالح العمال الأجانب، خاصة وأن المهاجر يستفيد من نفس المنح والمساعدات المالية الممنوحة للبريطانيين منذ عامهم الأول من اللوج إلى بريطانيا، مما يفرض ضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والصحية وهو أمر غير مقبول بالنسبة للبريطانيين⁶، حيث يشعر البريطانيون أن المهاجرين أثروا بصورة كبيرة على تكلفة الإقتصاد وعلى الإيرادات الضريبية، وأن هويتهم الوطنية كانت تتعرض لهجوم (فالقيم البريطانية التقليدية يجري تهميشها من خلال التركيز على تلبية حاجات الفئات الأجنبية وأديانهم ومعتقداتهم)، وأن هذا التدفق يشكل ضغط كبيراً على التعليم والرعاية الصحية والإسكان⁷.

علما أن ما يقرب من 3/1 من هؤلاء المهاجرين يأتون لأسباب تتعلق بالعمل، إذ يعتقد أنصار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بأن سياسة حرية حركة المهاجرين تزيد من معدل البطالة، بمعنى أن الأجانب يستحوذون على عروض العمل بسبب أجورهم المنخفضة، مما أدى إلى إرتفاع عدد البريطانيين العاطلين عن العمل، لذا فهم يؤمنون بأن الخروج من الاتحاد سيُحرر سوق العمل وتعود الوظائف للبريطانيين وستنخفض البطالة، وفي هذا الإطار فقد أشار المكتب البريطاني للإحصاء في ماي 2017 إلى أن عدد المهاجرين إلى بريطانيا في السنة التي تنتهي في ديسمبر 2016 بلغ 248 ألف بإنخفاض بلغ 84 ألف عن العام الذي سبقه، حيث يرى الكثير من المحللين بأن معدل الهجرة نحو بريطانيا سينخفض بنسبة 50% سنويا، وهو ما يؤدي إلى الإنخفاض في الإنتاجية بنسبة 0.32%، مما يؤدي إلى إنخفاض نصيب الفرد البريطاني من إجمالي الناتج الوطني بنسبة 1%⁸.

فضلا عن ذلك ففي السنوات الأخيرة تم تمرير التشريعات الخاصة بنظام المستشفيات في بريطانيا، وهي أن تكون مفتوحة بالكامل لأعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين، هذا النظام يكلفها المليارات سنويا، وأدى هذا إلى زيادة تكلفة الأطباء والمرضى الإضافيين فقط، ولكنه أدى أيضا إلى زيادة فترات الإنتظار للمواطنين البريطانيين الذين دفعوا الضرائب للحفاظ على هذه الخدمة قيد التشغيل⁹.

2. فقدان السيادة الوطنية:

تُعتبر مسألة السيادة الوطنية من المشاكل العالقة منذ تاريخ إنضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، كما أنها تشكل نقطة إلتقاء بالنسبة لكل الحكومات التي مرت سواء كانت محافظة أو عمالية وقد دافعت بريطانيا، عن فكرة إستمرار الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، لكنها كانت دائما تعارض فكرة التكامل السياسي، حيث شجعت السوق الأوروبية المشتركة وأرادت جعل هذا الكيان ذو طابع إقتصادي تجاري بحث يحقق مصالحها ومصالح حلفائها خاصة منهم الولايات المتحدة الأمريكية¹⁰.

بالمقابل يرى البعض أن عضوية الاتحاد الأوروبي هي غير ديمقراطية لأن المفوضية الأوروبية، مؤسسة غير منتجة، ولديها إحتكار على كل تشريعات الاتحاد الأوروبي (هذه التشريعات لم يتم التصويت عليها في البرلمانات الوطنية)، كما أن لديها القدرة على إصدار لوائح ملزمة تلقائيا لجميع الدول الأعضاء، فعضوية الاتحاد الأوروبي تنطوي على التخلي عن بعض السيطرة على الشؤون الخاصة للدول، إذ يرى النائب العمالي

كيت هوي أن الاتحاد الأوروبي هو محاولة لتحل محل القوة الديمقراطية للشعب بإرادة دائمة لمصالح الشركات الكبرى¹¹.

وفي هذا الإطار يرى جزء من الفاعلين السياسيين والمواطنين البريطانيين أن قرارات المفوضية الأوروبية ليست شرعية لأنها صادرة عن هيئة غير منتخبة من قبل البريطانيين، وبالتالي بفضل هؤلاء الفاعلون السياسيون يجب إعادة كل السلطات إلى البرلمانات الوطنية وأن يكون لها الحق في رفض أي تشريع يصدر على المستوى الأوروبي ويتعارض مع تشريعات الدول ومصالحها القومية، إذ أصبح الناخب البريطاني على قناعة بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي يعني إعلاء صوت القوانين الوطنية البريطانية، وأنه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية، وهو ما سيسهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن، لذلك دعا المواطنون إلى التصويت بالخروج من الاتحاد الأوروبي¹².

كل هذا يعني تحلي بريطانيا عن بعض سيادتها وسلطتها وقوانينها البرلمانية لصالح البرلمان الأوروبي خاصة وأن قواعد المنظمة العالمية للتجارة تقضي بأن أي شكل متقدم نسبياً من التكامل الإقتصادي يتطلب نقل السيادة من الهيئات المحلية إلى الهيئات المشتركة، حيث لم تخف بريطانيا في هذا الشأن من سيطرة دول اليورو الـ (19) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الانضمام إليه، أصبح المحور الرئيسي لاتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي وأصبحت جميع القرارات المتخذة تتطلب في البداية التفاوض من قبل أعضائها، ثم تعرض بعد إتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة¹³.

بالمقابل فإن الخروج من الاتحاد يمكن بريطانيا من بناء تعاون أقوى مع المؤسسات الدولية الأخرى، حيث ستكون بريطانيا قادرة على المطالبة بحق العودة إلى مياها الإقليمية وبخاصة فيما يتعلق بالصيد، وتغيير ظروف العمل، وتحرير نفسها من التزامات الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة المتجددة وإنشاء سوق إقتصادية أكثر حرية، فضلاً عن الحرية لاستعادة العادات والتقاليد البريطانية¹⁴.

3. التذمر من رسوم العضوية والضرائب:

يفرض الاتحاد الأوروبي كغيره من المنظمات الدولية رسوماً على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الإقتصادية وتعافيه، ولكن بريطانيا التي اعتمدت سياسة نقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تنقل كاهل خزينتها حيث يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يومياً، ويمكن تخصيص تلك المبالغ المالية في مجالات الصحة والتعليم¹⁵، لذلك يرى مؤيدو الخروج (الريكست) أن خروج بريطانيا

سيوفر لها ما يقارب 19 مليار جنيه إسترليني، خاصة وأن اللوائح الأوروبية تكلف الإقتصاد البريطاني سنويا ما يقارب 33 مليار جنيه إسترليني¹⁶.

وبالتالي فإن مغادرة الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى توفير التكاليف على الفور، حيث إن البلاد لن تسهم في ميزانية الاتحاد الأوروبي، إذ إنه في عام 2015 دفعت بريطانيا حوالي 13 مليار جنيه إسترليني كرسوم عضوية للاتحاد الأوروبي، لكنه تلقى أيضا 4.5 مليار جنيه إسترليني كقيمة للإنفاق، لذلك كانت المساهمة الصافية في بريطانيا حوالي 8.5 مليارات جنيه إسترليني، أي حوالي 7% مما تنفقه الحكومة البريطانية على الخدمات، وهذا مبلغ كبير يؤدي إلى إستياء من قبل الكثير من الناس، لذلك فإن الخروج من شأنه أن يمكن من إستخدام تلك الأموال بشكل فعال في مجال البحث العلمي والصناعات الجديدة¹⁷.

وبالمقابل يضطر دافعو الضرائب البريطانيون إلى مساعدة الدول الأوروبية الأخرى بدلا من الحصول على السلع والخدمات من هذه الدول، حيث لا تزال الضرائب البريطانية تُستخدم لإعطاء الحكومات الأوروبية الأخرى مبالغ ضخمة من المال، وهذا يحرم الشعب البريطاني العمل والمزايا التي يجب أن يكون عليها المواطن البريطاني¹⁸.

4. الأزمات المتكررة لمنطقة اليورو:

يتهدد مشروع الاتحاد الأوروبي العديد من الأزمات المالية والإقتصادية التي عانت بها بعض دول الاتحاد في منطقة اليورو تدعم رغبة معسكر الخروج في فصل أنفسهم عن القيود الأوروبية خاصة وأن بريطانيا وعلى الرغم من أنها ليست عضو في منطقة اليورو إلا أنها عانت من عدوى الأزمات المصرفية والديون السيادية (2010-2012) بسبب علاقاتها التجارية والإقتصادية والمالية القوية مع الدول الأعضاء في منطقة اليورو، ففشل الاتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل في البنك المركزي الأوروبي في حل معضلات هيكلية للإقتصاديات الأوروبية كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولا إلى إعتقاد الفائدة السلبية وعدم التمكن من الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين (التضخم) إلى مستويات 2% جعل الجميع أمام إستحقاق المساءلة من قبل مجتمعاتها¹⁹.

5. التخلص من أعباء الإقتصاد الوطني:

يُمكن أن يكون الإتحاد الأوروبي عبئاً على الإقتصاد البريطاني، حيث يتم تخصيص مبلغ ضخم من المال للإنفاق في السياسات الزراعية المشتركة مثلاً، بسبب البيروقراطية في مؤسسات الإتحاد الأوروبي، إذ يُعتبر بعض المختصين بأن بقاء بريطانيا ضمن عباءة الإتحاد هو مسألة غير حيوية للإقتصاد البريطاني، فعند النظر إلى الفرص التجارية لبريطانيا نجدها أكثر شمولية مع العالم، فالخروج من الإتحاد الأوروبي سوف يسمح لها باتخاذ القرارات المستقلة اللازمة لتحسين التجارة الثنائية مع مختلف دول العالم، بما يعزز علاقاتها السياسية مع تلك الدول، كما أنه من شأن خروج بريطانيا من الإتحاد أن يُسبب المزيد من المرونة في تحديد البلدان التي ستتخاطر معها سياسياً وإقتصادياً والاستفادة منها بشكل مناسب من قبل الحكومة البريطانية، وبالتالي فإن ترك الإتحاد الأوروبي يُمثل بداية العصر الذهبي للإقتصاد البريطاني²⁰.

6. التخوف من الإرهاب المتصاعد في أوروبا:

بعد الهجمات الإرهابية التي طالت عدداً من الدول الأوروبية مثلما حدث في بروكسل وباريس، أصبحت حرية التنقل بين الدول محل تخوف وريبة من قبل مواطني الإتحاد الأوروبي، ممّا أدى إلى إنقسام دول الإتحاد فيما يخص تغليب أولوية الطابع الأمني على الطابع الإقتصادي والإنساني خاصة إتجاه اللاجئين²¹، ممّا دفع بالمواطن البريطاني إلى التفكير في الانفصال عن الإتحاد الأوروبي بغرض التوقف عن العمل باتفاقية الحدود المفتوحة بين الدول، بما يُحد من حركة المواطنين الأوروبيين، وبالتالي تفادي دخول الإرهابيين إلى بريطانيا عبر الحدود، وهو ما سيوفر أسبوعياً لحساب الخزينة البريطانية الأعباء المخصصة لهذا الغرض²².

بالمقابل يعتبر العقيد ريتشارد كيمب، وهو رئيس سابق للفريق الدولي لمكافحة الإرهاب في مكتب رئيس الوزراء، بأن خروج بريطانيا سيكون مفيداً أمنياً حيث ستكون مرة أخرى قادرين على تحديد من يدخل ومن لا يدخل بريطانيا، إذ إن الميزة الرئيسية ليوروبول هو أنه يتم تعقب وإعتقال المجرمين الذين يعبرون الحدود من قبل القوات المتعددة الجنسيات، ومع ذلك فبريطانيا تعد جزيرة وإحتمال عبور المجرمين لحدودها منخفض جداً، ما يجعل الميزة الرئيسية ليوروبول لا حاجة لها إلى حد ما، وإذا كانت أهداف بريطانيا هي محاربة الإرهاب العالمي، فمن المؤكد أنه سيكون أكثر فائدة من خلال تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، حيث سيكون التركيز أقوى كثيراً على معالجة هذه المسألة²³.

7. الإفتقار إلى الديمقراطية:

يرى بعض البريطانيين بأن نظام الإتحاد الأوروبي يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التي يحق لها وضع مشاريع قوانين على

البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من قبل الشعوب الأوروبية²⁴، كما يرى البعض أن أزمة الديمقراطية التمثيلية في أوروبا يعتبر دافع لخروج بريطانيا من عباءة الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح السكان لا يشعرون بأنهم قادرون على التأثير على القرارات وأن ممثلهم ينفذوا رغباتهم الخاصة لا مصلحة الشعب، مما دفع لبروز اتجاه يدعو إلى خلق مجالات واسعة من الحرية والاستقلال²⁵.

كما ترتبط بريطانيا بالمثّل الديمقراطية من خلال وصفها بأنها "أقدم المجتمعات الديمقراطية وأكثرها عراقة"، وفي المقابل يتم تأطير أوروبا القارية كتهديد "للتاريخ الدستوري الوطني البريطاني ومبادئ الحرية والديمقراطية، حيث يُوفر هذا الترتيب المفاهيمي أساسا إيديولوجيا قويا لجميع قضايا السياسة بما في ذلك مسألة الهجرة، كما يدّعي **نايجل فراغ Farage Nigel** أن بريطانيا مختلفة بسبب جغرافيتها بحيث يصرح الحقيقة أننا لا ننتمي إلى الاتحاد الأوروبي ... بريطانيا مختلفة ... إن موقعنا الجغرافي يُميزنا ... تاريخنا يفصل بيننا ... إن مؤسساتنا التي أنتجها هذا التاريخ قد جعلتنا نفرق ... نحن نفكر بشكل مختلف، نحن نتصرف بطريقة مختلفة تعود جذور القانون العام إلى سبعة أو ثمانية أو تسعمائة عام، حقوق مدنية..."²⁶.

8. صعود اليمين المتطرف في أوروبا:

يلعب صعود اليمين المتطرف في أوروبا دورا في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فوسط أزمة المهاجرين والنمو الاقتصادي البطيء وتزايد خيبة الأمل في الاتحاد الأوروبي حققت أحزاب اليمين المتزايد عددها في البلدان الأوروبية مكاسب إنتخابية، فبالنسبة لهذه الأحزاب يُعتبر مزيج أزمة منطقة اليورو مع موجة اللاجئين في أوروبا قد خلق الظروف المثالية للوصول إلى الحكم وتتصف هذه الأحزاب بعدائها لفكرة الاتحاد الأوروبي واللاجئين²⁷.

9. المكانة والنفوذ الدولي:

تمتلك بريطانيا تاريخ طويل كلاعب رئيسي في السياسة الدولية، كما أنها عضو في العديد من المنظمات الدولية كـ G7, G20، وحلف شمال الأطلسي وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، فضلا عن أن لها ثلاث قنوات رئيسية على مستوى نفوذها الدولي كالاتحاد الأوروبي، والشراكة الاقتصادية والأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقات الثنائية والمؤسسية الرئيسية الأخرى، حيث يعتقد البريطانيون بأن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف وفي حال خروجها من الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية أكثر

والحصول على مكانة أفضل، وكانت خسارتها بسبب إنضمامها للاتحاد الأوروبي يضاهي إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الإطار يعتبر بوريس جونسون على: "أن إستفتاء البريكست فرصة لاستعادة بريطانيا السيطرة الكاملة ، فضلا عن مبالغ كبيرة ستستردها وسيكون لها القرار الكامل بخصوص سياستها التجارية ونظامها التشريعي"²⁸.

ثانيا: تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

إن تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تخص بالأساس المجال الإقتصادي وما يرتبط به مباشرة من قطاعات على أساس أن الاتحاد الأوروبي الذي إنسحبت منه بريطانيا هو إطار للتكامل الإقتصادي في المقام الأول، ولكن هذا لا يمنع من متابعة التداعيات في المجالات الأخرى

1. تداعيات البريكست على بريطانيا:

إن الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي سيؤد تداعيات قد تكون سلبية على الداخل البريطاني، وهي كما يلي:

أ. تداعيات على الأمن الأوروبي المشترك والعلاقات عبر الأطلسية:

يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى حرمان هذا الأخير من إحدى القوتين العسكريتين الرئيسيتين فيه، اللتين يعتمد عليهما في وضع إستراتيجياته الدفاعية على المستوى العالمي وهما بريطانيا وفرنسا، فتداعيات الخروج على بريطانيا أقل مقارنة بتداعيات الخروج على الاتحاد الأوروبي، إذ أن التعاون الدفاعي الوثيق بينها وبين فرنسا يعد الأكبر في نطاق أوروبا وهو في الأصل تعاون ثنائي غير مرتبط بمنظومة الاتحاد الأوروبي وسبق للدولتين أن شككتا من بطء التقدم في التعاون الأمني والدفاعي داخل الاتحاد الأوروبي، أما في المجال الإستخباراتي والأمني وخاصة ما تعلق بأمن الحدود فلا يتوقع أن يكون للإنسحاب أثر كبير على بريطانيا أو على الاتحاد نفسه، فدول الاتحاد تعاني من ضعف التنسيق الأمني بينها وهو ما تجلّى في هجمات باريس وبروكسل، كما أن بريطانيا تعتمد في تنسيقها الأمني والإستخباراتي في القضايا الأمنية كقضايا الإرهاب على الولايات المتحدة الأمريكية²⁹.

ب. إنخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني:

من تداعيات البريكست فقدان الجنيه الإسترليني 10% من قيمته في يوم واحد، فقد إنخفض الجنيه الإسترليني بالفعل إلى أدنى مستوى له منذ 30 عامًا، لذلك يتساءل المستثمرون إذا كانت حكومات منطقة اليورو لديها الإرادة السياسية والدعم الشعبي لتعزيز بنية الاتحاد النقدي الأوروبي، كما أن عدم اليقين حول التكاليف الإقتصادية للتصويت لمغادرة الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى التراجع الملحوظ في الجنيه، ولكن على أساس سنة كاملة تفترض التوقعات أن التصويت للخروج يعني أن متوسط قيمة الجنيه الإسترليني مقابل اليورو والدولار الأمريكي في عام 2016 سيكون أقل بنسبة (14-15) % مما كان عليه في عام 2015³⁰.

وفي هذا الإطار فقد إنخفضت قيمة الجنيه الإسترليني من 1.2845 يورو إلى 1.1325 يورو في 27 ماي 2019، مروراً بنقطة منخفضة بلغت 1.0771 يورو في 29 أوت عام 2017، يؤدي إنخفاض الجنيه البريطاني إلى زيادة سعر الواردات بشكل ميكانيكي، وهو ما يترجم إلى إرتفاع في أسعار السلع الإستهلاكية أي إدخال التضخم المستورد، وتجاوز معدل التضخم 2% الذي حدده بنك إنجلترا، حيث بلغ في سنة 2018 نسبة 4.2% بعد أن كان 2.7% في عام 2017، وبالمقابل فإن معدل التضخم منخفض في منطقة اليورو³¹.

ويعتبر هذا الإنخفاض حسب **كاترين ماثيو Catherine Mathieu** شيئاً غير مضر نظراً للعجز التجاري الكبير المسجل في بريطانيا منذ عدة سنوات، ثم إن سعر الجنيه كان أعلى من سعر اليورو، وأنه ليس لهذا الإنخفاض في رأبها وهذا على عكس ما صرح به مارك كارني محافظ بنك إنجلترا المركزي إنعكاسات سلبية على التضخم، وإذا كان من المحتمل أن يسهم إنخفاض العملة في إرتفاع الأسعار على المستهلكين البريطانيين، فإن هذا الإنخفاض سيشحج في المقابل السياح الأجانب واليابانيين منهم خاصة على الإستهلاك لأن معدلات الصرف تصبح مفيدة لهم، مما يزيد من قدرتهم الشرائية³².

ت. تراجع الإستثمار الأجنبي:

هناك ثلاثة أسباب على الأقل لإحتمال تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر قد يتراجع إذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي³³:

1- إن بريطانيا بمفردها لن تكون منصة تصدير جذابة للشركات متعددة الجنسيات لأنها لا تتحمل تكاليف كبيرة محتملة من التعريفات الجمركية وغير الجمركية عند التصدير إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي.

2- لدى الشركات متعددة الجنسيات إجراءات التوريد المعقدة والعديد من تكاليف التنسيق بين المقر الرئيسي والفروع المحلية، وهذا من شأنه أن يكون أكثر صعوبة إذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال فإن نقل الموظفين فيما بين الشركات سيكون أكثر صعوبة مع وجود ضوابط الهجرة أكثر صرامة.

3- عدم اليقين بشأن شكل ترتيبات التجارة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي سيميل لكبح الإستثمار الأجنبي المباشر، وقد رأى رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي أن بريطانيا ستكون أقل جاذبية للمستثمرين اليابانيين، كل هذا قد يؤدي إلى أن يميل في المستقبل الإقتصاد البريطاني إلى الركود لمدة عام.

ث. التباطؤ في النمو الإقتصادي على المدى القصير:

سيؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى ركود إقتصادي يتوقع البعض أن يدوم سنتين أو ثلاث سنوات مع سيادة شكوك كبيرة بالنسبة لبريطانيا والاتحاد الأوروبي على حد سواء، ووجود مناخ صعب للنمو الإقتصادي، وفي هذا الإطار يذكر أن أكبر بنك أوروبي إتش. بي. سي والبنك الأمريكي جي. بي. مورجان صرحا بإحتمال نقل مئات المناصب والوظائف خارج بريطانيا (1000 بالنسبة للأول، وما بين 1000 و4000 بالنسبة للثاني) وهناك من يتوقع على مدى أبعد سقوطا للنتاج الداخلي الخام البريطاني بنسبة 3 إلى 9% في حالة فرض الضريبة الجمركية على صادرات بريطانيا نحو السوق الأوروبية الموحدة، التي تمتص نصف صادراتها، التي يُعد الاتحاد الأوروبي الشريك الإقتصادي الرئيسي لها، وأن وواردها يفترض أيضا في هذه الحالة أن تصبح أكثر تكلفة³⁴.

ج. تداعيات على التجارة الخارجية:

إحدى المشكلات التي ستواجه بريطانيا في حال الخروج هي أن الأغلبية العظمى من تجارتها هي مع الاتحاد الأوروبي (حوالي 50%)، وهي قد تكون معرضة للخطر، إذ إن إقامة علاقات تجارية مع بلدان خارج الاتحاد الأوروبي لن يكون فكرة جيدة، وسيجعلهم يواجهون صفقات تجارية جديدة، وقضايا التعريفات الجمركية، كما هو الحال في التعامل مع الصين وأمريكا والبرازيل وهذا قد يستغرق سنوات من المفاوضات، لذلك فإن حكومة بريطانيا تأمل في تأمين صفقات تجارية مع دول من خارج الاتحاد الأوروبي، كما أن من شأن أي إتفاق تجاري أكثر محدودية مع الاتحاد الأوروبي أن يعطي بريطانيا قدرة أقل على الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة بما في ذلك الخدمات، التي تشكل ما يقرب نحو 80% من الإقتصاد البريطاني، لذلك

فسوف تفقد الوصول إلى إتفاقيات تجارية مع أكثر من 50 دولة من خارج الإتحاد الأوروبي، فضلاً عن ذلك سيكون هناك ضرراً أيضاً في المقام الأول عن طريق الحد من التجارة مع دول الإتحاد الأوروبي، حيث ستمنع مغادرة الإتحاد الأوروبي بريطانيا من الاستفادة من إتفاقيات التجارة الحرة في المستقبل والتفاوض مع الإتحاد الأوروبي مثل التجارة عبر الأطلسي والشراكة الإستثمارية³⁵.

ح. التداعيات على الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن الناتج القومي الإجمالي البريطاني سينخفض بنسبة 66% بحلول عام 2030، في حين أن بريطانيا إذا إستمرت في الإتحاد فإن الناتج القومي كان سيرتفع بنسبة تتراوح ما بين 4.3% و 4.4% خلال عامين، أما عن حصة الناتج المحلي لكل بريطاني ستخفض 3% ووفقاً لخبر إقتصادي في بنك إنجلترا فإن البريكست منذ التصويت عليه في عام 2016 يُكلف الإقتصاد البريطاني سنوياً نحو 51 مليار دولار أو ما يعادل مليار دولار أسبوعياً.

ويُقدّر الخبير الإقتصادي أن بريطانيا تخسر منذ التصويت على البريكست نحو 2% من إجمالي الناتج المحلي أو ما يعادل 100 مليار دولار خلال العامين الماضيين³⁶، وبالتالي فإن تراجع الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى عدم الاستفادة مما يوفره الإندماج الإقتصادي من فرص تنقل رؤوس الأموال وإرتفاع حجم الإستثمار الخارجي المباشر وما له من أهمية في تمويل الإقتصاد البريطاني بتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية³⁷.

خ. الخسائر الإقتصادية:

تُشير دراسة حديثة صادرة عن وحدة أبحاث بلوم بيرغ أن الخسائر الإقتصادية التي منيت بها بريطانيا منذ مباحثات الإنفصال عن الإتحاد الأوروبي إلى بداية الثلاثي الأول من عام 2020 بنحو 130 مليار جنيه إسترليني (170 مليار دولار)، وتوقعت أن يضاف إليها خسائر أخرى بقيمة 70 مليار جنيه إسترليني إلى نهاية العام الجاري، وتقترب إجمالي الخسائر المتوقعة من بلوغ 200 مليار جنيه إسترليني من إجمالي مساهمات بريطانيا في موازنة الإتحاد الأوروبي خلال السنوات الـ 47 الماضية والتي تقدر بـ 215 مليار يورو وفقاً لحسابات مجلة فوربس³⁸.

د. مستقبل برامج الإتحاد الأوروبي في بريطانيا:

من شأن البريكست أن يحرم بريطانيا خامس قوة في العالم من عدة مليارات يورو في شكل برامج يُمولها الاتحاد الأوروبي خاصة في مجالي الفلاحة والبحث، حيث سيفقد المزارعون البريطانيون مساعدة أوروبية تبلغ نحو 4 مليارات يورو، كما سيختل سير بعض الفروع منها فرع الحليب والأغنام الذي يحتل أن يتعرض إلى متاعب كبيرة بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفي المقابل ستعفى بريطانيا من المساهمة المالية في ميزانية الاتحاد المقدرة بـ 250 مليون جنيه في الأسبوع أي نحو 325 مليون يورو، وقد بلغت هذه المساهمة قيمة 16.7 مليار يورو سنة 2015، لكن هذا المبلغ لا يشكل بصفة عامة سوى نسبة 0.5% من الناتج الداخلي الخام البريطاني³⁹.

ذ. مزيد من سيادة الدولة على حدودها:

لكونها ليست ضمن منطقة شنجن في الجانب المتعلق بحرية التنقل، فإن بريطانيا بخروجها من الاتحاد الأوروبي ستزيد من سيادتها على حدودها، فإذا كانت في السابق تفرض وثيقة هوية تثبت إنتماء الشخص لبلد من الاتحاد الأوروبي فإن بريطانيا بخروجها من الاتحاد من المحتمل أن تفرض تأشيرة على كل من يريد الدخول إليها بغرض السياحة والعمل، وفي حالة نجاح بريطانيا في التفاوض على إتفاق يسمح لها بالبقاء في نطاق السوق الأوروبية الموحدة فإن هذا الإتفاق المحتمل أن يسمح بحرية إنتقال الأشخاص إليها، وهو أمر لا ترغب فيه بريطانيا وعليه يتوقع البعض أن تتفاوض الحكومة البريطانية على فرض تقييد معين على هذا الإنتقال قد يتعلق برخصة العمل، وعندئذ سيجد ثلاثة ملايين أوروبي يعيشون في بريطانيا أنفسهم أمام شروط وإجراءات جديدة للوجود في هذا البلد وسيتم التعامل بالمثل بحيث سيكون البريطانيون بحاجة إلى تأشيرة للإنتقال إلى أي بلد أوروبي⁴⁰.

ر. الوحدة الإقليمية لبريطانيا ومسألتي إستقلال أسكتلندا والحدود مع إيرلندا:

على الرغم من عدم تحقيق الفوز في إستفتاء إستقلال إسكتلندا سنة 2014، حيث كان الرفض بنسبة 55% فإنه بإعراب أغلبية مواطني أسكتلندا وإيرلندا الشمالية ومدينة لندن عن رغبتهم في البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي، أصبح البريكست يشكل بداية التصدع لا للبيت الأوروبي فحسب بل ولوحدة بريطانيا أيضا، ولقد أثار البريكست من جهة أخرى تخوفا لدى إيرلندا الشمالية من إعادة تشكيل الحدود بينهما، وتصعد وحدتهما التي إلتأمت سنة 1998 بإتفاقية الجمعة المقدسة بعد سنوات من النزاع، حيث أصبحت

الحدود بينهما بفضل هذه الإتفاقية شكلية فإيرلندا المنضمة لمنطقة التبادل الحر للإتحاد الأوروبي تخشى أن تجد نفسها معزولة نتيجة البريكست⁴¹.

2. تداعيات البريكست على الإتحاد الأوروبي:

من المرجح أن تكون تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كبيرة سواء من حيث النقل الإقتصادي أو السياسي أو الإستراتيجي على الرغم من المحاولات الكثيرة لإحتوائها

أ. التداعيات الإقتصادية:

من المرتقب أن تتأثر ميزانية الإتحاد الأوروبي حيث أن بريطانيا تُساهم مساهمة كبيرة سنويا في ميزانية الإتحاد فقد شكلت مساهمة بريطانيا عام 2015 حوالي 8.2 مليار يورو ومثلها تقريبا عام 2016 وهو ما يمثل 12% من ميزانية الإتحاد، وهو ما سيفرض على الدول الـ 27 المتبقية في الإتحاد الأوروبي دفع بعض الإسهامات المالية البريطانية للإتحاد بعد خروجها منه⁴².

كما سيفقد الإتحاد الأوروبي نتيجة إنسحاب بريطانيا 12.5% من سكانه و1% من قوته الإقتصادية و19% من صادراته وتُعد بريطانيا موطنًا لحوالي 3.6 مليون من مواطني الإتحاد الأوروبي وواحدة من أكبر المساهمين في الميزانية الأوروبية بحوالي 12%، كما تُمثل تجارة بريطانيا الخارجية ما يزيد عن 14% من حجم التجارة الخارجية للاتحاد، لذا فقد توقعت تقديرات لصندوق النقد أن ينخفض نمو الإقتصاد الأوروبي بمعدل 1.5% في الأجل الطويل⁴³.

كما أوضح صندوق النقد الدولي أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيؤثر بشكل واضح في بعض الدول الأوروبية، كبلجيكا وهولندا والدنمارك التي ستفقد 1% على الأقل من إجمالي ناتجها المحلي، كما يتوقع أن تصل الخسائر في إيرلندا إلى 4% وذلك خلال الـ 5 سنوات القادمة، في حين تُعتبر هولندا من أكثر الدول المستفيدة من البريكست حيث كشفت وزارة الإقتصاد الهولندية أن 42 شركة بريطانية حوّلت مقراتها من بريطانيا إلى هولندا خلال العام الماضي بسبب الخروج الوشيك من الإتحاد الأوروبي دون التوصل إلى إتفاق، ويضاف إلى ذلك 18 شركة أخرى نقلت مقرها من بريطانيا إلى هولندا عام 2017، كما يتوقع أن تستفيد البنوك الألمانية والدولية في فرانكفورت من البريكست، حيث سترتفع حصتها إلى الخمس وستنتقل آلاف القوى العاملة في هذا القطاع إلى فرانكفورت⁴⁴.

ب. تعديلات في موازين القوى داخل الإتحاد:

يمكن أن يتداعى البريكست في المجلس الأوروبي بإضعاف لكتلة الليبيراليين خاصة في مناقشات السياسة الإقتصادية، فحسب قواعد تصويت إعتمدت في نوفمبر 2014 يمكن أن يتشكل ثلث معطل من أربع دول على أقل تقدير، يمثل عدد سكانها 35 % من العدد الإجمالي لسكان الإتحاد الأوروبي، وبخروج بريطانيا من الإتحاد وتوقفها عن المشاركة في صناعة قراراته، تكون هذه الكتلة التي كانت تتشكل من بريطانيا وهولندا وجمهورية التشيك قد فقدت بلدا عدد سكانه مرتفع، وانتقلت بذلك من 25% إلى 15% من مجموع سكان الإتحاد، وكانت ألمانيا غالبا ما تلتحق بهذه الكتلة ليتم تجاوز عتبة 35% (الثلث) الضرورية للإعتراف، وهكذا لا بد مستقبلا من دعم يتأتى من بلدان أخرى محافظة في الإتحاد لمواصلة العمل بهذه الإستراتيجية، وإنما فسيختل ميزان القوى لغير مصلحة البلدان الأكثر ليبرالية في المجلس الأوروبي⁴⁵.

ت. إمكانية خروج دول أخرى مستقبلا من الإتحاد:

الوجه الآخر ل البريكست هو أنه يشجع دولاً أخرى في الإتحاد على الخروج منه، خاصة تلك الدول التي ترى مصالحها الإقتصادية أو أمنها معرضين للخطر، إذا هي إستمرت في البقاء ضمن الإتحاد وسيزداد إصرارها على أن تحذو حذو بريطانيا، إذا هي رأت تلك الأخيرة تنجح من خلال التفاوض في تحقيق مطالبها، وحماية مصالحها ويوجد ضمن قائمة هذه البلدان المنتمة للإتحاد الأوروبي دون منطقة اليورو، والتي لها مواقف مشككة في الإتحاد، كل من المجر وجمهورية التشيك والدنمارك وربما أيضا السويد وهناك من يتكلم أيضا عن بولونيا وسلوفينيا، ومن جهة أخرى يجمع الملاحظون على الأثر السياسي للبريكست سيكون قويا جدا في النطاق الأوروبي، حيث من المحتمل أن ينعكس بتقوية التيارات والحركات والأحزاب الشعبوية المشككة في الإتحاد الأوروبي ويفتح المجال للإنسحاب منه وتفكيكه في النهاية⁴⁶.

ولكن الفوضى التي من المتوقع أن تصاحب خروج بريطانيا ستكون على نطاق مختلف تماما، وبصرف النظر عن الوقت الذي سيحتاج إليه الإتحاد الأوروبي لمراجعة القوانين وإعادة المفاوضات وغيرها، وفي هذا نجد أن هناك العديد من التصريحات الصادرة عن بعض دول الإتحاد الأوروبي المشجعة وغير المشجعة للخروج ومنها في برلين، إذ يعتبره وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير بأنه: " يبدو وكأنه يوم حزين لأوروبا وبريطانيا"⁴⁷.

كذلك فإن مارين لوبان رئيسة حزب الجبهة الوطنية المحافظ في فرنسا، صرحت بأنه: "إنتصار للحرية، ... بات من الضروري أن يعقد إستفتاء مماثل في فرنسا ودول الإتحاد الأوروبي"⁴⁸، وهو نفسه ما ذهب إليه السياسي اليميني المتطرف الهولندي خيرت فيلدرز زعيم حزب الحرية المناهض للهجرة عبر قوله: "مرحى للبريطانيين، الآن حان دورنا الوقت لإجراء الإستفتاء الهولندي"⁴⁹، كذلك فقد غرد ماتيو سالفاني، الزعيم المناهض للمهاجرين في حزب رابطة الشمال الإيطالي، فقال: "مرحى لشجاعة المواطنين الأحرار شكراً للمملكة المتحدة، والآن حان دورنا"⁵⁰.

3. خاتمة:

تقف وراء عملية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي أو ما تُسمى بالبريكست جملة من الأسباب أهمها موضوع الهجرة وحرية التنقل وتأثيراتها السلبية على تزايد نسبة البطالة، والخوف من فقدان السيادة الوطنية في ظل إحتكار تشريعات الإتحاد الأوروبي وسلطتها على التشريعات الوطنية، والتذمر من رسوم العضوية والضرائب المفروضة عليها، فضلا عن الأزمات المتكررة لمنطقة اليورو بفعل القيود الأوروبية وتداعياتها على بريطانيا، إلى جانب التخلص من أعباء الإقتصاد الوطني، والتخوف من الإرهاب المتصاعد في أوروبا والإفتقار إلى الديمقراطية وصعود اليمين المتطرف في أوروبا إلى جانب الرغبة في إستعادة المكانة والنفوذ.

أما بالنسبة لتداعيات الخروج فهي على الجانبين، فعلى الداخل البريطاني يؤدي الخروج إلى التأثير على الأمن الأوروبي المشترك والعلاقات عبر الأطلسية، وإنخفاض في قيمة الجنيه الإسترليني وتراجع الإستثمار الأجنبي والتباطؤ في النمو الإقتصادي على المدى القصير، إلى جانب التداعيات السلبية على التجارة الخارجية وإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي، والخسائر الإقتصادية الناجمة عن خطوة الخروج، فضلا عن مزيد من سيادة الدولة على حدودها، وتأثير كل ذلك على الوحدة الإقليمية لبريطانيا ومسألتي إستقلال أسكتلندا والحدود مع إيرلندا.

أما على جانب الإتحاد الأوروبي فتتمثل في التداعيات الإقتصادية من خلال إختلال ميزانية الإتحاد الأوروبي، وتراجع صادراته وحجم تجارته الخارجية، وتعديلات في موازين القوى داخل الإتحاد كنتيجة لإضعاف كتلة الليبراليين التي كانت تقودها بريطانيا أثناء مناقشة السياسة الإقتصادية، إلى جانب إمكانية خروج دول أخرى مستقبلا من الإتحاد، خاصة تلك الدول التي ترى مصالحها الإقتصادية أو أمنها معرضين للخطر، إذا هي إستمرت في البقاء ضمن الإتحاد.

ولمواجهة كل تلك التداعيات يجب على بريطانيا أن تتبع الخيارات التالية:

- 1- يمكن لبريطانيا الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية كنموذج الترويجي
- 2- يمكنها الإنخراط كعضو رابطة التجارة الأوروبية الحرة كما فعلت سويسرا، كما عليها أن تدفع بعض المساهمات في ميزانية الاتحاد إذا أرادت أن تدخل في الإتفاقيات الثنائية معه على التجارة، وهذه الإتفاقيات الثنائية تحكم الوصول إلى قطاعات محددة من سوق واحدة أو منطقة التجارة الحرة كلها.
- 3- إذا كانت بريطانيا تريد تجنب المشاركة في الإتفاقيات التجارية التي تنطوي على شبكة كبيرة من المساهمات المالية للاتحاد فيمكنها أن تختار العمل في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية
- 4- إن التأثير الكلي للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي سيكون نتائجه على الطرفين، مما يستدعي كل منهما السعي للوصول إلى إتفاق يقلل من خسائرها ويحدد طبيعة العلاقات الإقتصادية والسياسية بينهما مستقبلا.

4. التهميش:

¹ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 461، (جويلية 2017)، ص 41

²Wadsworth. J. and all. In: The Centre for Economic Performance. (June 2016). BREXIT 2016: Policy Analysis. London: The Centre for Economic Performance, (2016). p35

³ للمزيد أنظر: نوار جليل هاشم، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مرجع سابق، ص 42

⁴ ليلي لولاشي، "التداعيات الإقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، المجلد 6، العدد 2، (جويلية 2021)، ص ص 835-836

⁵ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص 42

⁶ نفس المرجع، ص 836

⁷ نوار جليل هاشم، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مرجع سابق، ص 42

⁸ Jonathan Wordsworth, S. D. Brexit and impact of immigration on UK. London: Centre for economic performance, (undate). p4

⁹ نوار جليل هاشم، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات، مرجع سابق، ص 42

- ¹⁰ عبد الحكيم ذهبي، إسماعيل دبش، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: بين الأسباب المعلنة والإرتباطات الأطلسية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، (سبتمبر 2020)، ص 613
- ¹¹ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص 42
- ¹² إيمان مصطفى محمد، كارزان محمد قادر، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية"، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 35-36، العراق، (2017)، ص 1063
- ¹³ ليلى لولاشي، "التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 837
- ¹⁴ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص 42
- ¹⁵ للمزيد أنظر: عبد الحكيم ذهبي، إسماعيل دبش، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: بين الأسباب المعلنة والإرتباطات الأطلسية"، مرجع سابق، ص 614
- وكذلك: إيمان مصطفى محمد، كارزان محمد قادر، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية"، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 35-36، العراق، (2017)، ص 1063
- ¹⁶ ليلى لولاشي، "التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 838
- ¹⁷ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص 44
- ¹⁸ نفس المرجع، ص 44
- ¹⁹ ليلى لولاشي، "التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 837-838
- ²⁰ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص 44-45
- ²¹ للمزيد أنظر: موسى علي الدا، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أيرلندا الشمالية وويلز وإسكتلندا"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، المجلد 8، العدد 2، (سبتمبر 2020)، ص 48
- ²² ليلى لولاشي، "التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 839
- ²³ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص 45
- ²⁴ هزاز سلوم، تداعيات بريكست على بريطانيا والاتحاد الأوروبي، بحث مقدم للحصول على دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، سوريا، 2019، ص 6، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3fTck9r>
- ²⁵ رازة محمد رضا، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومسألة الهجرة غير الشرعية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، (مارس 2020)، ص 234

²⁶ سفيان جبران، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وأثره على حرية حركة المهاجرين: قراءة في السيناريوهات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 3، (ديسمبر 2020)، ص 125

²⁷ نفس المرجع، ص 235

²⁸ إيمان مصطفى محمد، كارزان محمد قادر، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره في العلاقات البريطانية الأمريكية"، مرجع سابق، ص 1064

²⁹ زازة محمد رضا، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومسألة الهجرة غير الشرعية"، مرجع سابق، ص 236

³⁰ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص 48

³¹ ليلى لولاشي، "التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 841

³² سلوى بن جديد، "تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 206، (أكتوبر 2016)، ص 111

³³ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص 48-49

³⁴ سلوى بن جديد، "تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 111

³⁵ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص 47-48

³⁶ أيمن عمر، البريكست وتداعياته الاقتصادية، النهار، تم نشره بتاريخ: 2019/3/19، شوهده بتاريخ: 2021/8/7، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3fEe1ky>

³⁷ إيمان ترمابط، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مستقبل الوحدة الأوروبية: مقارنة واقعية"، الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 1، (مارس 2018)، ص 288

³⁸ خسائر بريطانيا من البريكست تعادل مساهمتها خلال 47 عاماً في موازنة أوروبا، العربية، نشر بتاريخ: 31 جانفي 2020، شوهده بتاريخ: 2021/08/07، متاح على الرابط: <https://bit.ly/2X9F553>

³⁹ Catherine Mathieu, in pascal Herard, (Brexit quelles conséquences pour l'union européenne et la grande bretagne ?) <https://bit.ly/3lFOH11>

⁴⁰ سلوى بن جديد، "تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 111

⁴¹ نفس المرجع، ص 112

⁴² هزاز سلوم، تداعيات بريكست على بريطانيا والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 13

⁴³ ليلى لولاشي، "التداعيات الاقتصادية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 842

⁴⁴ أيمن عمر، البريكست وتداعياته الإقتصادية، مرجع سابق

⁴⁵ سلوى بن جديد، "تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص112

⁴⁶ نفس المرجع، ص114

⁴⁷ Steve Erlanger, « Britain Votes to Leave E.U. ; Cameron Plans to Step Down », the new york times, posted on : june23,2016, view on : 08/08/2021, available at the Link : <https://nyti.ms/3xzUul6>

⁴⁸ نوار جليل هاشم، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات"، مرجع سابق، ص53

⁴⁹ نفس المرجع، ص53

⁵⁰ Vaughne Miller and Arabella Lang, « Brexit : What Happens Next ? » House of Commons Library, Briefing Paper no. 07632, (30 June 2016), p33, available at the Link : <https://bit.ly/3CrqTo2>